عدالة يلتمس للمحكمة العليا باسم أهل كفر عقب: النقص الحاد في المياه يشكل خطرًا على الحياة والصحة

28/08/2024

تقدم مركز عدالة، يوم 19.8.2024، بالتماس إلى المحكمة العليا مطالبًا بتوفير إمدادات مياه منتظمة ومتواصلة وكافية على الفور لكفر عقب. وقد تم تقديم الالتماس باس و200 شخصٍ من سكان كفر عقب.

لقراءة الالتماس: انقر هنا (https://www.adalah.org/uploads/uploads/Petition_Kufr_'Aqab_water.pdf)

يفيد الالتماس أن سكان كفر عقب، البالغ عددهم ما يقارب 100 ألف مواطنٍ، يعانون من النقص الحاد في المياه. حيث أنّ المياه الجارية لا تتوفر بشكل متواصل ومنتظم بما في ذلك المدارس والعيادات الصحية. يحصل المواطنون على جدول أسبوعي للأيام التي يُفترَض أن تتوفر المياه فيها، وهي لا تتعدى اليومين أو الثلاثة أسبوعيًا، الأه الأحيان. منذ منتصف شهر مايو/أيار، تدهورت إمدادات المياه إلى كفر عقب بشكل حاد مما أدى إلى أزمة مياه حادة بشكل خاص. ففي شهر مايو/أيار، حصل السكان، با أسبوعيًا. ومنذ منتصف شهر يوليو/تموز، لم يحصل السكان، بالمعدل، إلا على يومين من المياه أسبوعيًا.

وتطرق الالتماس بتوسع إلى معاناة السكان اليومية في تأمين المياه للاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الشرب والاستحمام والطهي والتنظيف والنظافة الشخصية. وبسبب الأسبوع، يضطر السكان إلى شراء المياه من مصادر خاصة ومن ثم ضخها بمضخات كهربائية إلى أسطح المنازل وتخزينها في خزانات بلاستيكية كبيرة. كل هذه الإجر بعشرة أضعاف. بالإضافة إلى الأضرار الصحية الناجمة مباشرة عن النقص في مياه الشرب والنظافة الشخصية، فإنّ تخزين المياه على نحوٍ لا يخضع لأيّة رقابة محفوف تخزين كميات كبيرة في المياه الراكدة في خزانات بلاستيكية معرضة للشمس لفتراتٍ طويلة، الأمر الذي من شأنه أن يمس بجودة المياه ويوفر قاعدة خصبة لتفشّي الجرا أعداد كبيرة من الخزانات على ظهر العمارات يهدد استقرارها وأمنها.

وجاء في الالتماس الذي قدمته الدكتورة سهاد بشارة، المديرة القانونية لعدالة، أن عدم توفير المياه الجارية بكمية كافية ومتواصلة وبجودة مناسبة لسكان كفر عقب ينتهك الحياة، الصحة، سلامة الجسد والكرامة. وشدد الالتماس على أنّ المعاهدات الدولية المختلفة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتص واتفاقية حقوق الطفل، تطرقت للحق في الحصول على كمية كافية من المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية، بجودة مقبولة وآمنة، وبتكلفة معقولة.

يُذكر أنّ إسرائيل كانت قد ضمت كفر عقب في عام 1967 إلى منطقة نفوذ بلدية القدس وطبقت عليها القانون الإسرائيلي في انتهاك واضح للقانون الدولي. منذ بناء جد كفر عقب عن القدس. على مر عشرات السنين، تتجاهل السلطات الإسرائيلية وبلدية القدس التزاماتها تجاه السكان بشكل حوّل كفر عقب إلى مجمع عشوائي يفتقر لأسس

وعلقت المحامية د. سهاد بشارة على الالتماس قائلة:
"إن أزمة المياه في كفر عقب خلال ذروة الصيف تُظهِر بوضوح انتهاك إسرائيل المنهجي للحقوق الأساسية للسكان. فعلى مدى عقود من الزمان، فشلت إسرائيل، باستمر احتلال بتوفير المياه للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي بعض الأحيان منعت عمدًا الوصول إلى هذه الموارد الأساسية. حتى في الأراضي التي تعتبرها إ القدس، مثل كفر عقب ـ التي ضمتها إسرائيل بشكل غير قانوني في عام 1967 ـ تتهرب إسرائيل من مسؤوليتها بموجب القوانين الدولية وقوانينها المحلية فيما يتعلق بالـ الحياة: الحق في المياه. السلطات الإسرائيلية تدرك تمام الإدراك الأزمة وترفض التصرف، الأمر الذي يضطر الفلسطينيين إلى اللجوء إلى ممارسات خطرة وغير آمنة ت

صورة: خزانات مياه على أسطح العمارات في كفر عقب، القدس الشرقية، 29.1.2023. تصوير: حجاي أجمون-سنير

(/https://www.ngosource.org) NGOsource Equivalency Determination on File